البناء
السنة السادسة / الاثنين / 12 كانون الثاني 2015 / العدد 1681
Sixth year / Monday / 12 January 2015 / Issue No. 1681

الاتفاقات التجارية... والاندماج في النظام العالمي

■ د. لمياء عاصي

سورية طريق التجارة القديم بين الشرق والغرب... طريق الحرير والتوابل بين الصين وأوروبا... حيث تمرّ وتتوقف القوافل، وتجري عبرها صفقات التبادل التجاري عبر التاريخ، ما هو حال سورية الآن في التجارة الخارجية...؟ لم يتبدل موقعها الاستراتيجي... فهل حافظت على بعض من مزاياها القديمة كطريق للترانزيت؟ كيف صاغت سورية علاقاتها التجارية مع الآخرين؟ وكيف يؤثر فيضان العولمة، على اقتصادها؟ هل نستطيع الاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد، من دون أن نسبّب الآلام للمنتجين الصغار في القطاعات التي نملك فيها ميزات نسبية على الأقلّ؟

تعتبر التجارة الخارجية رافعة أساسية للنمو الاقتصادي وتعكس نقاط القوة والضعف في الاقتصاد الوطني، وتحدّد مستوى قدرته التنافسية، كما أنّ هناك إمكانية لأن يعزّز الانفتاح الاقتصادي، قدرة البلد على تعظيم الفرص الاقتصادية، هناك أيضاً خطورة، أن يشكل الانفتاح غير المدروس عاملاً رئيسياً لإضعاف قدرة المنتجين المحليين على مواجهة تدفق السلع من كلّ مكان، خصوصاً إذا لم يترافق مع سياسات جدية لتمكين المنتجات المحلية.

منذ بداية القرن الواحد والعشرين ومع تبنّي الحكومة السورية لاقتصاد السوق الاجتماعي، لم يعد الانفتاح التجاري خياراً، بل أصبح من متطلبات تطبيق النهج الاقتصادي الجديد، وفي هذا السياق، وقّعت سورية عدداً من الإتفاقات التجارية، التي شكلت في ما بعد، تهديداً حقيقياً لصناعتها التي لا تملك ما يكفي من عناصر القوة، التي تمكّنها من الصمود أمام المنافسة الشرسة للسلع الأجنبية. وفي هذا الإطار لا بدّ من ذكر، أهمّ الاتفاقات التجارية التي وقعتها أو ما زالت تفاوض عليها سورية، كما يلي:

1 – اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA ، التي بدأت بالنفاذ التدريجي اعتباراً من 1998 وتمّ الانتهاء من تخفيض الرسوم الجمركية التي بلغت صفراً على السلع ذات المنشأ العربي بنسبة لا تقلّ عن 40 في المئة، بحلول عام 2005، وعلى رغم أنّ الهدف الرئيسي من اتفاقية التجارة العربية كان تنشيط التجارة البينية العربية، ولكن ما حصل فعلاً، هو سوء استخدام لهذه الإتفاقية، حيث يقوم الكثير من التجار بالاستيراد إلى دولة الإمارات مثلاً بسبب الرسوم الجمركية المنخفضة فيها، ثم يتمّ تغيير شهادة المنشأ وإعطاء البضائع شهادة منشأ عربية، لتدخل بعد ذلك إلى سورية برسوم جمركية تساوي صفراً.

هنا لا بدّ من القول، إنّ اتفاقية التجارة الحرة بين البلاد العربية، يجب أن تكون مسبوقة باتفاقية جدار جمركي موحد لتوحيد الرسوم الجمركية تجاه كلّ دول العالم.

2 – اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا، وقّعت في عام 2004 ودخلت النفاذ عام 2007، وبعد تطبيقها، بدأت الورش الصغيرة والشركات الصغيرة بإغلاق أبوابها، لعدم قدرتها على الصمود أمام المنتجات التركية التي تتمتع بالقوة والقدرة على المنافسة، خصوصاً أنّ الاتفاقية كانت مجحفة فعلاً، إذ إنّ تركيا تفرض رسوماً على البضائع السورية إليها، تحت مُسمّى «رسوم العائلات الفقيرة»، بينما لا يستطيع السوريون فرض أي رسم على المستوردات التركية، وعندما اندلعت الأزمة السورية، تعالت أصوات كثيرة منددّة بالانفتاح التجاري وخصوصاً مع تركيا، وما سبّبته من مشاكل واختناقات اقتصادية، برغم ما قيل عن ازدياد الصادرات إلى تركيا، فإنّ معظم تلك الصادرات كانت عبارة عن مواد أولية ونصف مصنعة من دون قيم مضافة كبيرة، استفادت منها قلة من التجار فقط، ولم تنعكس على شرائح واسعة من الناس، بل بالعكس فإنّ أعداد من خسروا وظائفهم كانت في ازدياد.

3 – اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، التي من المفروض أن تعكس استرتيجية الاتحاد الاوروبي المعلنة لتحقيق الشراكة مع دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، كما جاء في إعلان برشلونة عام 1997، لتطوير المنطقة وتجنّب الإرهاب والهجرة غير الشرعية ولتسويق المنتجات، ولكن الحقيقة أنها في جوهرها اتفاقية تجارة حرة شملت السلع والخدمات، وفي الأزمة السورية التي إمتدّت للعام الرابع، مارس الاتحاد الأوروبي دوراً قذراً في تمويل وتسليح وتشجيع الإرهابيين على العبث بأمن سورية تحت ذريعة تشجيع الثورة السورية، والحقيقة، أنه لم تجر دراسة حقيقية... لتأثير هذه الإتفاقية على الاقتصاد السوري... وخصوصاً الفرص التي ستمنحها للمنتجين السوريين، والتحديات أو الأخطار التي ستواجهها الشركات والمشاريع الصغيرة، وانعكاساتها على قطاعات اقتصادية مهمة مثل قطاعات الأدوية والصناعات النسيجية وغيرها.

للتاريخ سأقول، أنه بينما كان بعض أعضاء مجلس الوزراء، يضغطون باتجاه توقيع الاتفاقية، واعتبارها فرصة تاريخية لسورية... فإنّ الرئيس بشار الأسد... هو الوحيد الذي ساند وقرّر التريث في التوقيع، حتى تجري وزارة الاقتصاد دراسة معمّقة حول الآثار السلبية والإيجابية... لاتفاقية الشراكة على القطاعات الاقتصادية المختلفة في سورية، حتى نتفادى الأضرار المحتملة على القطاعات الاقتصادية المختلفة في سورية... وقبل أن تنتهي الدراسة، بدأت الحرب في سورية، وتوقفت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

4 – اتفاقية التجارة الحرة مع إيران، وقعت للمرة الأولى في بداية عام 2011، ثم جرى تعديلها وتسريع الجدول الزمني لتخفيض الرسوم الجمركية بين البلدين، ولم يجر اختبار هذه الاتفاقية، خارج إطار الأزمة، لأنها دخلت النفاذ خلال الأزمة.

5 – قُبلت سورية في منظمة التجارة الدولية الـWTO، كعضو مراقب في 4 أيار 2010، وتوقفت عملية متابعة إجراءات الانضمام، بسبب الحرب الطاحنة في سورية، والسبب الرئيسي الذي جعل سورية تقدم طلباً للانضمام إلى هذه المنظمة الدولية، هو أنّ عدد الأعضاء وصل إلى 156 دولة كاملة العضوية و25 دولة بصفة مراقب، ولا يمكن أن تكون سورية دولة معزولة عن الدول الأخرى، وعلى رغم اشتراطات المنظمة بتفكيك الرسوم الجمركية حسب جدول زمني بموجب هذه الاتفاقية، ولكن الدول عادة تلجأ إلى سياسات تبني حواجز مختلفة لإعاقة الاستيراد وتشجيع منتجاتها الوطنية، لا تعتمد على الرسوم الجمركية وإنما على المعايير والمواصفات الفنية ومستويات الجودة.

6 – بدأت سورية بالتفاوض مع الاتحاد الجمركي لدول روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان، حيث تعتبر أسواق هذه البلدان، أسواقاً مناسبة للمنتجات السورية ويمكن أن نحقق توازناً في علاقتنا التجارية معهم، كما كان هناك أيضاً طلب انضمام إلى «ميركوسور» في أميركا اللاتينية.

في شكل عام، غالباً ما تكون الاتفاقيات التجارية التي توقعها أي دولة مع العالم الخارجي سبباً لقلق وغضب بعض القطاعات الاقتصادية والمجتمعية، وتدخلها في سير المفاوضات أو حتى إيقافها، مثلاً، في المفاوضات بين ماليزيا والولايات المتحدة الأميركية تدخلت جمعية المستهلكين في مدينة بينانغ، وأعاقت توقيع اتفاقية تجارة حرة بين البلدين، بسبب عدد من المواضيع الأساسية، أهمّها: تأثير الاتفاقية على الصناعات الناشئة والشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الماليزية، وحقوق الملكية وانعكاساتها على إمكانية الحصول على الأدوية المعقولة الثمن، ثم المواضيع الزراعية وخصوصاً مزارعي الرز والأغذية المعدلة وراثياً التي رفض الماليزيون التعامل معها في شكل مشابه للأغذية العادية، وبالطبع، الأميركيون يصوّرون لأي بلد بأنّ مثل هذه الاتفاقية ستجلب لهم النعيم، مع ذلك تمّ تعليق المفاوضات التي بدأت في عام 2006 ولا تزال معلقة حتى الآن.

اليوم، هناك ضرورة قصوى، لأن تعيد سورية النظر باتفاقياتها التجارية، لأسباب عدة أهمّها:

أولاً: الحاجة إلى اتباع سياسات لتمكين المنتجات والصناعات المحلية في شكل يمكنها من المنافسة، لتعزيز الإنتاج ورفع الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب وتحسين مستوى معيشة الناس وحياتهم.

ثانياً: رفع حصيلة الرسوم الجمركية كمورد أساسي للدولة، وهي في حاجة ماسة إلى زيادة مواردها للاضطلاع بمهماتها الأساسية كدولة، وبما أنّ الاتفاقية مع تركيا تمّ تعليقها، واتفاقية الشراكة مع الأوروبيين تمّ توقيف العمل في شأنها، تبقى اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لضبط إساءة استخدام هذه الاتفاقية من قبل التجار في الدول الأخرى، واستكمال التفاوض مع دول الاتحاد الجمركي الثلاث (روسيا وبيلاروسيا، وكازاخستان)، وغيرها من الدول ذات الأسواق التي تلقى فيها الصادرات السورية رواجاً.

أخيراً، لا بدّ من القول، إنه على رغم أنّ الاندماج في الاقتصاد العالمي ومسايرة الاتجاهات العالمية في التجارة، هو ضرورة يفرضها الواقع، ولا يمكن أن نكون جزيرة معزولة، ولكن... ضمن هذا الاندماج وضمن هذا الواقع، يمكننا فعل الكثير، لتمكين منتجاتنا المحلية... وجعلها أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية.

إطلاق تقرير دراسة الفقر في طرابلس

درباس يعلن عن مدّ سكة حديد من المرفأ إلى الحدود السورية

أعلن وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس «أنّ الحكومة قررت تكليف مجلس الإنماء والإعمار بمدّ سكة حديد من مرفأ طرابلس إلى الحدود السورية»، مشيراً إلى أنه «تقرّر وفق دراسة أنجزت ردم 55 ألف متر مربع في البحر قرب مرفأ طرابلس لكي تكون المساحة للمنطقة الاقتصادية الخاصة بمدينة طرابلس».

ونظمت وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا – «إسكوا» وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حفلاً بمناسبة إطلاق «تقرير دراسة الفقر في مدينة طرابلس»، وذلك في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في الشمال، في حضور وزراء الأشغال والعدل والشؤون الاجتماعية، والنائب سمير الجسر، ومقبل ملك ممثلاً الرئيس نجيب ميقاتي، ومصطفى علم الدين ممثلاً النائب محمد الصفدي وشخصيات.

دبوسي

وألقى رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في الشمال توفيق دبوسي كلمة أشار فيها إلى «أنّ كلّ الإحصاءات والدراسات تشير إلى أنّ الوضع في مدينة طرابلس سيئ جداً، إلا أننا وفي الوقت عينه نشدّد على أنّ للمدينة مقومات غنية جداً، منها المرافق العامة والمناطق الجغرافية والتي تحتاج إلى سواعدنا جميعاً». وأضاف: «لا ننسى الطاقات البشرية والشبان والشابات الذين ينتشرون في كلّ أصقاع الأرض وما زالوا حتى الساعة يتواصلون مع أهالي المدينة».

وتابع دبوسي: «على قياداتنا السياسية أن تؤمن بطرابلس، واقتصادها وكلنا جاهزون لبذل الجهود وهذا بالفعل ما نقوم به في غرفة التجارة والتي تفتح أبوابها لكلّ النشاطات وكلّ المناسبات».

«إسكوا»

وركز نائب الأمين التنفيذي لـ«إسكوا» عبدالله الدردري على «ضرورة إيجاد رؤية لدعم الاقتصاد اللبناني ككل ومنها مدينة طرابلس، بغية إيجاد فرص العمل للشباب، و«إسكوا» ستنظر إلى طرابلس من منظار إقليمي وسيكون لها امتداد عربي عميق من خلال ربطها إقليمياً وأوروبياً بالعمق العربي عندما تسمح الظروف بذلك».

الغزال

وأسف رئيس بلدية طرابلس نادر الغزال لحجم التراجع المحزن وغير المقبول في المدينة، وقال: «كلّ المناطق تتحسن وتنمو وتزدهر بعكس ما يجري عندنا. النتائج التي سمعناها خطيرة جداً، الكل يشكو من الفقر ومن الوضع السياسي كون الانقسام السياسي انعكس سلباً على أداء كافة المؤسسات وأدى إلى تعطيل المشاريع الإنمائية التي تأتي لمصلحة المدينة».

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وألقى مدير مكتب لبنان لوكا ريندا كلمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقال: «المدينة تحتاج إلى الكثير من الدعم وبالتالي علينا تكثيف جهودنا لتلبية هذه الاحتياجات، ونحن نخشى أن تتفاقم المشاكل المرتبطة بالفقر وتزداد الصراعات الاجتماعية إذا لم نبادر إلى اتخاذ الخطوات اللازمة، الدراسة التي نقدمها اليوم هي نقطة انطلاق مهمة نعول عليها لتجنيد الجهود الجماعية. علينا الانتقال من مرحلة التحليل إلى مرحلة التنفيذ ونحن نتبنى تحقيق ذلك بإصرار وثبات».

درباس

وأشار درباس، من جهته، إلى أنّ طرابلس تعرضت «لخلل كبير في الآونة الأخيرة»، لافتاً إلى «أنّ المدينة في حاجة إلى ورشة إنماء كبيرة للدولة نصيب فيها ولأهلها نصيب». وقال: «أنا هنا سأخاطب المقتدرين من أهل المدينة الذين لهم أياد بيضاء عليها فأنشأوا المراكز الثقافية والمدارس والمستوصفات وقدموا المساعدات الاجتماعية ووظفوا عدداً كبيراً من الناس، وأطلب إليهم أن يتخلوا عن مثاليتهم وينغمسوا في دنيوية محقة، أي ان ينشئوا مؤسسات اقتصادية لكي يربحوا، فنحن نريدهم أن يربحوا لا أن يتبرعوا».

وأعلن درباس «أنّ الحكومة قررت تكليف مجلس الإنماء والإعمار بمدّ سكة حديد من مرفأ طرابلس إلى الحدود السورية، وقد اتخذ القرار ورصدت له الأموال، وميزة هذا الخط أنه يعطي مرفأ طرابلس تفاضلية على كلّ المرافئ وخصوصاً أنّ سورية ستقف فيها هذه المجزرة المستمرة وسيعود إليها الأمن وستقوم ورشة كبرى للبناء وستكون طرابلس حاضنة للاستيراد، تصل مرفأ طرابلس بسورية وبالدول العربية وبأوروبا».

وأشار إلى أنه «تقرر وفق دراسة أنجزت ردم 55 ألف متر مربع في البحر قرب مرفأ طرابلس لكي تكون المساحة للمنطقة الاقتصادية الخاصة بمدينة طرابلس».

كما أعلن «أنّ دراسة إقامة محطة تسفير في منطقة التلّ، قد لزمت بأربع أدوار تحت الأرض مع مساحة خضراء ليستعيد وسط المدينة دوره».

نحاس أثنى على قرار زيادة وزن ربطة الخبز

أثنى الوزير السابق نقولا نحاس على قرار وزارة الاقتصاد ونقابة أصحاب الأفران والمخابز في لبنان زيادة وزن ربطة الخبز.

ورأى في تصريح، «أنّ هذه المبادرة تشكل خطوة مهمّة في سلسلة خطوات مطلوبة للالتفات إلى حاجات المواطنين الأساسية وتخفيف الأعباء عنهم، وخصوصاً في هذه الظروف المعيشية الضاغطة جداً على اللبنانيين، ومن الضروري أن يواكب ذلك إجراءات وخطوات إضافية للتسريع بتراجع أسعار السلع المتأثرة بتدني أسعار النفط أو في اتخاذ خطوات من أجل تدعيم المال العام».

وأضاف نحاس: «إننا نتفهم الظروف السياسية التي تؤدي إلى تباطؤ في قيام الحكومة بدورها السياسي المطلوب وفي معالجة الملفات الكبرى، لكن لا بدّ من متابعة حثيثة لكلّ ما يتعلق بمصالح المواطنين اليومية والمعيشية ومنها قضية سلامة الغذاء، ونأمل بأن تواصل المعالجة التي بدأت على هذا الصعيد طريقها القانوني والمسؤول، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة زيادة التنسيق بين الإدارات المعنية وتلافي الثغرات التي شابت هذه العملية حتى الآن، علماً أن لا معالجة حقيقية وفاعلة تتعدى ظرفية الحدث، إلا بإقرار قانون سلامة الغذاء الواضح والقابل للتطبيق».

«العمالي» يرفض فرض ضريبة على البنزين: لاستبداله باقتراحات تطاول أصحاب الثروات

رفض الأمين العام للاتحاد العمالي العام سعد الدين حميدي صقر فرض ضريبة إضافية على سعر صفيحة البنزين لتمويل سلسلة الرتب والرواتب لموظفي الدولة والمعلمين.

واستغرب في حديث لـ«المركزية»، «استسهال اللجوء مجدداً إلى سياسة الضرائب والرسوم غير المباشرة التي تثقل كاهل العمال وذوي الدخل المحدود».

وأشار حميدي صقر إلى «أنّ فرض ضريبة أو رسم عشوائي على صفيحة البنزين، يعني المساواة بين المواطن الفقير والعامل الذي يضطر للذهاب إلى عمله بسيارته الخاصة بسبب غياب سياسة وطنية للنقل العام، وبين الأغنياء من أصحاب الثروات، كما أنه يتسبب في ارتفاع أكلاف النقل والانتقال، إن على الأشخاص أو البضائع أو السلع ويعطي حجة للتجار والمستوردين لرفع الأسعار أكثر مما هي مرتفعة أساساً».

وأكد أنّ الاتحاد العمالي العام «كان ولا يزال رافضاً لأي ضريبة غير مباشرة على المواطنين، وخصوصاً أنّ الخزينة تتموّل بنسبة ما يقارب 80 في المئة على حساب الفقراء والفئات المحدودة والمتوسطة الدخل، في حين يعفى بالقانون ويتهرّب منها كبار أصحاب الثروات والأرباح الناتجة من الريوع المالية والعقارية».

ولفت إلى «أنّ اقتراح فرض الضريبة على صفيحة البنزين لن يسمح لأصحاب الدخل المحدود بالاستفادة من انخفاض سعر برميل النفط إلى ما يقارب الـ50 في المئة في حال العمل به، بل سيؤدي إلى رفع الأسعار مجدداً، علماً أنّ الدولة تتقاضى رسوماً مرتفعة على أسعار المحروقات، وخصوصاً على سعر صفيحة البنزين، حيث تبلغ حوالى الـ20 في المئة بين ضريبة القيمة المضافة والرسم المقطوع».

ودعا حميدي صقر إلى «استبدال هذا الاقتراح باقتراحات تطاول كبار أصحاب الثروات والمداخيل لتمويل السلسلة التي هي حقّ للموظفين والمعلمين والعسكريين».

مواعيد

● يعقد وزير الصناعة حسين الحاج حسن عند الثالثة من بعد ظهر اليوم في وزارة الصناعة – بدارو، اجتماعاً إلى رئيس اتحاد الغرف محمد شقير ورئيس الجمعية اللبنانية لتراخيص الامتياز شارل عربيد لمتابعة ملف سلامة الغذاء، ومباشرة مركز التدريب أعماله في مقرّ غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان.

● تعقد اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجان النيابية المشتركة والمكلفة درس اقتراح قانون سلامة الغذاء، جلسة عند الحادية عشرة من قبل ظهر اليوم في المجلس النيابي.

● تناقش لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «إسكوا» عند العاشرة من صباح اليوم، دراستها حول «الفقر في طرابلس»، يليه عرض لمنهجية قياس الحرمان الحضري، في مقرها في وسط بيروت.

● ينظم المجمع الثقافي الجعفري للبحوث والدراسات الإسلامية، عند السادسة من مساء اليوم، ندوة حول «المالية العامة وسلسلة الرتب والرواتب» يحاضر فيها نقيب خبراء المحاسبة المجازين في لبنان أمين صالح، في مركز المجمع – أوتوستراد السيد هادي – جانب بن عدنان.

ناشدوا بري وسلام وقف العمل بالقانون «الجائر»

المستأجرون القدامى: لوضع حدّ لهذه المجزرة الاجتماعية

ناشدت هيئة المستأجرين القدامى رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحكومة تمام سلام في نداء «الإنقاذ من الضياع الذي أوقعنا فيه قانون الإيجارات المطعون فيه، فالقانون أصبح وجهة نظر، كل شخص يفسره وفق مصالحه الخاصة والخطير في الأمر أنّ أصحاب الأملاك يحتمون بالإعلام ليسوقوا مصالحهم ويدّعوا أنّ الدولة لهم ومعهم».

وطالبت الهيئة الرئيسين بأن يضعا «حداً للاستهداف الذي يتعرض له المستأجرون من بعض المتنفذين والوزراء والنواب الذين يستغلون غياب الدولة لتمرير صفقات مالية مشبوهة».

وثمنت الهيئة «موقف الرئيس نبيه بري الذي طلب وقف العمل بالقانون الجائر إلى حين تأمين حقوق هذه الفئة الواسعة من المواطنين المظلومين»، مطالبة «النواب الساكتين عن الحق بموقف واضح لأنهم شركاء في تمرير هذا القانون الجائر والتهجيري».

كما دعت «إلى تحرك واسع تجاه المرجعيات السياسية والروحية لوضع حدّ للمجزرة الاجتماعية التي ستضع اللبنانيين في الشارع، بالتواطؤ مع بعض النواب من أصحاب المصالح الخاصة»، لافتة إلى «أنّ بعض أصحاب الأملاك القديمة يستغلون معارفهم من الإعلاميين لإجراء تحقيقات ومقابلات ضمن نشرات الأخبار تسوق لمصالح المالكين القدامى».

بيروت ثاني أغلى عاصمة عربية في 2014

أصدر موقع «نامبيو» للإحصاءات مؤشّر كلفة المعيشة العالمي للعام 2015، والذي يصنّف من خلاله المدن حول العالم، بناءً على مؤشر أسعار الاستهلاك لدى كلٍ منها عند مقارنته بمؤشّر أسعار مدينة نيويورك، بالإضافة إلى نشره لإحصاءات عن ثلاثة مؤشرات أخرى، ألا وهي مؤشر أسعار الإيجار ومؤشّر أسعار المطاعم ومؤشر القدرة الشرائيّة المحليّة في المدن التي شملها الإحصاء.

وقد أظهرت الإحصاءات أنّ مدينة هاملتون في بيرمودا برزت كأغلى مدينة في العالم في العام 2014، بحيث بلغ مؤشّر الأسعار لديها 163.55 خلال العام 2014 (أي أنّ الأسعار في مدينة هاملتون أغلى بنسبة 63.55 % من الأسعار في مدينة نيويورك)، تلتها مدينة جنيف السويسريّة (مؤشّر أسعار بلغ 145.18) والعاصمة الفنزويليّة كاراكاس (مؤشّر أسعار بلغ 141.41).

على صعيد إقليمي، برزت العاصمة القطرية الدوحة كأغلى عاصمة عربيّة خلال العام 2014 عند مقارنتها بمدينة نيويورك بحيث بلغ مؤشّر أسعارها 74.00، تلتها العاصمة اللبنانيّة بيروت، مع تسجيل نتيجة 69.89 في مؤشّر أسعارها الاستهلاكيّة، ممّا يعني أنّ الأسعار الاستهلاكيّة في مدينة بيروت هي أقلّ كلفة بنسبة 30.11 في المئة من مدينة نيويورك الأميركية.

إضافة إلى ذلك، بلغ مؤشر أسعار الإيجار في مدينة بيروت 33.89، فيما بلغ مؤشّر القدرة الشرائيّة مستوى 73.54.

يذكر أنّ بيروت كانت قد سجّلت ثاني أعلى مؤشّر أسعار للمطاعم (73.54) بين العواصم العربيّة خلال العام 2014 ومؤشّر قدرة شرائيّة بلغ 46.77.

نشاطات اقتصادية

● أصدر وزير الزراعة أكرم شهيّب قراراً حمل الرقم 1/3 ويتعلق باستيراد الخضار من الأردن بعبوات البولستيرين. وجاء في القرار:

المادة الأولى: يسمح باستيراد الخضار الطازجة التالية: كوسى، خيار، باذنجان، فاصوليا، فلفل ضمن عبوات البولستيرين من المملكة الأردنية الهاشمية لعام 2015.

المادة الثانية: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به فور صدوره.

المادة الثالثة: يبلغ هذا القرار من يلزم.

كما أصدر شهيب قراراً آخر حمل الرقم 1/5 تعديل القرار 1/1104 تاريخ 2011/12/15 (تحديد شروط استيراد البطاطا المُعدّة للاستهلاك). وجاء فيه:

المادة الاولى: تلغى المادة الثانية من القرار 1/1104 تاريخ 2011/12/15 (تحديد شروط استيراد البطاطا المعدة للاستهلاك) والباقي من دون تعديل.

المادة الثانية: يعمل بهذا القرار فور صدوره ويبلغ من يلزم.

● زار محافظ الشمال القاضي رمزي نهرا قرية «خان الصابون» البيئية في ضهر العين، حيث كان في استقباله رئيس مجلس إدارتها بدر حسون وعدد من القيمين عليها.

وجال نهرا على أرجاء مصنع خان الصابون ومختبراته التي نالت شهادة «أيزو» وشهادات عالمية ومحلية عدة، وتمّ عرض صابونة الذهب والالماس.

ثم، توجه الجميع إلى القسم المخصّص في القرية لاستقبال السياح والديبلوماسيين، واستمع نهرا إلى شرح مفصل من حسون حول صناعة الصابون التراثي الطرابلسي والشهرة التي حققها الخان الأثري من خلال هذه الصناعة في مختلف أرجاء العالم.

والقى حسون كلمة شكر فيها المحافظ على زيارته واهتمامه بشؤون المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية وغيرها، مؤكداً «أنّ الصناعة والسياحة والتجارة في لبنان تحتاج إلى المخلصين أولاً وإلى من يتقن الأعمال التي تشكل عامل جذب للبنانيين وللسياح»، لافتاً إلى «أنّ خان الصابون هو صناعة ناجحة وسياحة متكاملة»، مشدّداً على «العمل الجدي لرفع الصناعة اللبنانية عالياً».

● عقد في مكتب قائمقام زغرتا إيمان الرافعي، اجتماع مع مندوبين عن المجلس الدنماركي للاجئين، شارك فيه إلى جانب القائمقام، رئيس اتحاد بلديات قضاء زغرتا زعني مخائيل خير، رؤساء بلديات مجدليا المحامي إبراهيم حرفوش، مرياطه محمد عجاج، زغرتا شهوان الغزال معوض.

وجرى خلال الاجتماع توقيع مذكرات تفاهم حول تقديم الدعم والمساعدة للبلدات التي تتأثر بأزمة النازحين السوريين، من خلال مشروع ممول من الدولة الدنماركية، لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد.

متفرقات

● أكد رئيس لجنة المتعاقدين الثانويين حمزة منصور أنّ وزير التربية الياس بو صعب أكد له في اتصال هاتفي أمس، «أنّ العطلة القسرية في المدارس والثانويات الرسمية، والتي صدر قرار فيها من وزارة التربية وغيرها من العطل القسرية، إن حدثت لاحقاً، سيتم تعويض ساعات التعاقد الناقصة بسببها للمتعاقدين في المراحل كافة، وذلك من خلال تمديد العام الدراسي لتعويض تلك الساعات».

وفي خصوص تأمين المستحقات المالية للفصل الأول للمتعاقدين كافة وللمراحل كافة، نقل منصور عن بو صعب أنه «سيبادر بدءاً من نهار الاثنين، (اليوم) القيام بالخطوات المطلوبة كافة لتأمين مبالغ تلك المستحقات».

● ناشدت النقابات الزراعية في عكار والشمال والاتحاد العام للنقابات الزراعية في لبنان (فرع عكار)، رئيس الحكومة والوزراء، «الطلب من الهيئة العليا للإغاثة وهيئة إدارة الكوارث الوطنية، الإسراع في مسح وتسجيل الأضرار التي تكبدها المواطنون في عكار والشمال والإسراع في دفع التعويضات للمتضررين»، وذلك خلال اجتماع طارئ، عقدته أمس، ناقشت فيه حجم الأضرار الذي أصاب قطاع الزراعة والثروة الحيوانية الناتجة من العاصفة «زينة». وقد تساقطت الأمطار والثلوج في المنطقة في شكل كثيف ولامست السواحل، إضافة إلى الرياح الهوجاء التي أدت إلى تدمير الخيم الزراعية وقوارب الصيادين، إضافة إلى موجة الجليد التي قضت على المزروعات والثروة الحيوانية.

● بناء لإشارة النائب العام الاستئنافي في الجنوب القاضي رهيف رمضان، أقفلت القوى الأمنية مسلخي دجاج في منطقة طيرفلسيه قضاء صور، يملكهما خ.م.، و ع.م.، وذلك بعد أن أظهر تقرير لوزارة الصحة عدم مطابقتهما معايير السلامة العامة.

طبارة: لدراسة جدوى للمخزون النفطي ترتكز على الهبوط الحاد في الأسعار

طالب رئيس تجمع «يو. تي. سي انترناسيونال» للمحاسبين القانونيين أسامة طبارة بدراسة جدوى اقتصادية للملف النفطي، ترتكز إلى المتغيرات التي طرأت على السياسة النفطية في العالم والانخفاض الحاد في أسعار المشتقات البترولية.

وسأل طبارة في تصريح: «هل صحيح أنّ حلم لبنان في ثروته النفطية قد ضاع واندثر وبتنا أمام واقع جديد أملته المستجدت الإقليمية والحرب الباردة بين المعسكرين الأكبرين، ما أدى إلى تدني الأسعار إلى ما دون النصف عمّا كانت عليه قبل بضعة أشهر، وخصوصاً أنّ حديثاً جرى تداوله أخيراً عن الكلفة المرتفعة لاستخراج النفط اللبناني»؟

وأشار إلى «أنّ دولاً نفطية عديدة في ضوء هذه المتغيرات في الأسعار، تعيد رسم استراتيجياتها الاقتصادية ما يحتم علينا التمثل بها وعدم الرهان كثيراً على المخزون النفطي»، مضيفاً: «حتى لو بينت دراسة الجدوى وجود ربحية سيكون من الضروري عصر النفقات والبحث عن مشاركات مع الخارج، وتحديداً مع قبرص كون آبارنا مشتركة في المياه الإقليمية ويمكن إقامة شراكة معها تشمل أيضاً القطاع الخاص في البلدين إلى جانب القطاع العام وتوزع الحصص بنسب متساوية مقدارها 25 في المئة لكل قطاع، وهذا ما سبق أن نادينا به منذ سنوات».

ورأى «أنّ الشراكة مع قبرص من شأنها أن تفتح الباب واسعاً أمام لبنان واللبنانيين لاستثمارات جديدة، وخصوصاً أنّ قبرص هي عضو في السوق الأوروبية المشتركة، ومن الطبيعي أن يوفر ذلك للبنان دخلاً إضافياً يساعده في الحدّ من العجز المالي الذي سيقارب التسعين مليار دولار في نهاية العام الحالي».

ولم يستبعد طبارة «أن تشكل قبرص لاحقاً، بوابة للبنان إلى السوق الأوروبية، وخصوصاً إذا ما تمّ الربط بين الحديث عن إمكان إقفال الحدود البرية مع لبنان والدفع في اتجاه إقامة جسر بحري مع الجزيرة الأقرب أو ربط البلدين عبر نفق تحتمائي شبيه بنفق المانش».